

تقييم دور تشاد الاقتصادي في زيادة الاستثمار الوكالة الوطنية للاستثمارات والصادرات (ANIE) نموذجاً

د.ناصر النائي آدم *

(* د.ناصر النائي آدم : مدرس بكلية الدراسات العليا - جامعة الملك فيصل بتشاد وتتمثل الاهتمامات البحثية في:
الشنون الاقتصادية الافريقية لاسيما في مجال التنمية والاستثمار والمالية العامة

Email: nassir_anaye@yahoo.com

مستخلص الدراسة:

تتمن أهمية هذه الدراسة في كونها تنصب أساساً تجاه تقييم دور تشاد الاقتصادي في زيادة الاستثمار، من خلال نموذج الوكالة الوطنية للاستثمارات والصادرات (ANIE) بغرض معرفة أوجه القصور وإيجاد علاج له، ومن ثم إيجاد طرق لترقية هذا الاستثمار. كذلك تقوم الدراسة على ثلاث فرضيات هي: إن الدولة التشادية قد بذلت جهود حثيثة في دعم وترقية الاستثمار المحلي وجذب الاستثمار الأجنبي، وأن هناك قصور في الأساليب والاستراتيجيات التي انتهجتها الدولة في تطوير وزيادة الاستثمار، وأن وجود الوكالة الوطنية للاستثمار والصادرات، له اثر إيجابي في زيادة الاستثمار المحلي وجذب مزيد من الاستثمار الأجنبي. حيث اعتمدت الدراسة في تناولها للموضوع على المنهج الوصفي، والمنهج التحليلي والمنهج الاستقرائي، ولتحقيق أهداف الدراسة تم تقسيمها بعد مقدمة إلى ثلاثة مباحث وخاتمة تشمل النتائج والتوصيات.

الكلمات الأساسية:

ترقية الاستثمارات، الوكالة الوطنية للاستثمار والصادرات، الاستثمار المحلي، الاستثمار الأجنبي، الاقتصاد الرسمي، الاقتصاد غير الرسمي.

abstract:

The importance of this study lies in the fact that it focuses mainly on evaluating Chad's economic role in increasing investment, through the model of the National Agency for Investments and Exports (ANIE), with the aim of identifying deficiencies and finding a remedy for it, and then finding ways to promote this investment.

The study is also based on three assumptions: that the Chadian state has made unremitting efforts in supporting and promoting local investment and attracting foreign investment, and that there are deficiencies in the methods and strategies that the state has adopted in developing and increasing investment, and that the presence of the National Agency for Investment and Exports has a positive effect in increasing Domestic investment and attract more foreign investment.

The study relied on the descriptive approach, the analytical method and the inductive approach, in dealing with the topic, and in order to achieve the objectives of the study, it was divided after an introduction into three topics and a conclusion that includes findings and recommendations.

Key words:

Investment promotion, the National Investment and Exports Agency, domestic investment, foreign investment, the formal economy, the informal economy.

مقدمة:

يعد الاستثمار من أهم المتغيرات الاقتصادية التي تهتم الدول بتعزيزه والعمل على زيادة حجمه عبر تفعيل السياسات الاقتصادية المختلفة، وسن التشريعات المحفزة له، وإنشاء الأجهزة الحكومية الداعمة والممولة له، وصياغة خطط استثمارية واعدة والعمل على تنفيذها، وذلك لما للاستثمار من أهمية بالغة في الحد من البطالة والسيطرة على معدلات التضخم، فضلاً عن تحسين ميزان المدفوعات وتعزيز المدخرات الوطنية وزيادة حجم النقد الأجنبي ورفع معدلات التنمية.

وهنا يمكننا القول: إن حجم الاستثمارات في تشاد قد شهدت تطوراً ملحوظاً مع بدايات القرن الحادي والعشرين، لاسيما عقب استخراج البترول وتصديره في نهاية العام ٢٠٠٣م، حيث قامت الدولة بسن ميثاق الاستثمار الذي اشتمل على حوافز جيدة للمستثمرين، وقامت بتعزيز حجم الاستثمار المحلي عبر التمويل الحكومي وذلك بإنشاء وزارة خاصة بالقروض الصغيرة، والتي تحولت فيما بعد إلى إدارة تابعة لوزارة المالية والميزانية، كذلك تم إنشاء الصندوق الوطني لدعم الشباب بغرض تمويل المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر التي يقوم بها الشباب، كما عززت آلية الحوار بين القطاع العام والقطاع الخاص بإنشاء المجلس الوطني لأصحاب الأعمال التشاديين، كذلك عملت على تهيئة بيئة أداء الأعمال وتحسين التنافسية، من أجل ترقية الاستثمارات المحلية وجذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية، فقامت بإنشاء الوكالة الوطنية للاستثمارات والصادرات (ANIE).

من هنا تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها تنصب أساساً تجاه تقييم دور تشاد الاقتصادي في زيادة الاستثمار من خلال نموذج الوكالة الوطنية للاستثمار والصادرات (ANIE) بغرض معرفة أوجه القصور وإيجاد علاج له، ومن ثم إيجاد طرق لترقية هذا الاستثمار.

حيث تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

١. التعرف على واقع الاستثمار في تشاد وإستراتيجية الدولة لترقيته.
 ٢. تقييم بيئة الاستثمار في تشاد.
 ٣. تقييم عمل الوكالة الوطنية للاستثمارات والصادرات، باعتبارها النموذج الأكثر فاعلية لترقية الاستثمار المحلي وجذب الاستثمار الأجنبي.
- كذلك تقوم الدراسة على ثلاث فرضيات هي:
١. إن الدولة التشادية قد بذلت جهوداً حثيثة في دعم وترقية الاستثمار المحلي وجذب الاستثمار الأجنبي.

٢. إن هناك قصور في الأساليب والاستراتيجيات التي انتهجتها الدولة في تطوير وزيادة الاستثمار.

٣. إن وجود الوكالة الوطنية للاستثمار والصادرات، له اثر إيجابي في زيادة الاستثمار المحلي وجذب مزيد من الاستثمار الأجنبي.

حيث اعتمدت الدراسة في تناولها للموضوع على عدة مناهج منها المنهج الوصفي والمنهج التحليلي والمنهج الاستقرائي، ولتحقيق أهداف الدراسة تم تقسيمها بعد مقدمة إلى ثلاثة مباحث وخاتمة على النحو التالي:

المبحث الأول: واقع الاستثمار في تشاد وإستراتيجية تنميته.

المبحث الثاني: تقييم بيئة الاستثمار في تشاد.

المبحث الثالث: دور الوكالة الوطنية للاستثمارات والصادرات (ANIE) في زيادة الاستثمار في تشاد.

الخاتمة: وتشمل النتائج والتوصيات.

المبحث الأول

واقع الاستثمار في تشاد وإستراتيجية تنميته

أولاً: واقع الاستثمار في تشاد: يتنوع الاستثمار في تشاد بين القطاع الرسمي والقطاع غير الرسمي، والذي يمثل نسبة لا يستهان بها في الاقتصاد التشادي يجعل من الصعب على أي باحث إغفالها أو عدم النظر إليها، ولذلك سنتناول القطاعين بالتحليل سواءً من حيث التطور أو من حيث التوزيع وذلك على النحو الآتي:

• القطاع الرسمي:

١. **تطور الاستثمار في القطاع الرسمي في تشاد:** شهد الاستثمار في القطاع الرسمي في تشاد تطوراً ملحوظاً خلال الثلاثة عقود الماضية، فبينما كان عدد الوحدات الاقتصادية المسجلة حتى عام ١٩٩٠م ٨١٣ وحدة، ازدادت إلى ٤٠٤٨ وحدة في عام ٢٠٠٠م بمعدل زيادة سنوية قدره ٣٦٨ وحدة، ثم اخذ هذا المعدل في الزيادة ليسجل ٧٤٨ وحدة سنوياً خلال الفترة من ٢٠٠١م وحتى ٢٠٠٣م، ثم ارتفع معدل الزيادة السنوي بصورة كبيرة بعد ذلك حيث بلغ ٢٠٥٤ وحدة حتى

عام ٢٠١٤م، حيث بلغ إجمالي الوحدات الاقتصادية الخاصة العاملة في تشاد ٣٠٧٦١ وحدة^١، وبدءاً من العام ٢٠١٧م بدأت الوحدات الاقتصادية تأخذ منعطف سلبي نظراً للزمة الاقتصادية التي دخلت فيها الدولة ولذلك بلغ عدد إجمالي الوحدات الاقتصادية الخاصة العاملة في تشاد بنهاية العام ٢٠١٩م ٢٩٥٤٠ وحدة^٢.

وفيما يتعلق بأنماط الوحدات الاقتصادية سنجد أن الوحدات الاعتبارية كانت هي الأكثر أهمية عن الوحدات الاقتصادية الطبيعية، وذلك حتى عام ٢٠٠٣م (الذي تم فيه استخراج البترول وتصديره) عقب ذلك التاريخ أخذت الوحدات الاقتصادية الطبيعية تتزايد بشكل كبير مقارنةً بالوحدات الاقتصادية الاعتبارية سواءً من حيث العدد أو من حيث الأهمية^٣.

٢. توزيع الاستثمار في القطاع الرسمي: حيث يتوزع على النحو الآتي:

أ. حسب مجال النشاط: يمكن القول: إن ٧٥% من الوحدات الاقتصادية الرسمية تمارس أنشطة التجارة، أما مجال أنشطة التصنيع فتستحوذ على ١٠%، وتستحوذ أنشطة غرف الإيواء والمطاعم على نحو ٥.٢%، أما مؤسسات التعليم والتدريب الخاصة فتمثل ٢.٣%^٤.

أما المجالات الأقل حضوراً، والتي لا تزيد نسبة أي منها عن ١%، فهي إنتاج وتوزيع المياه، والنظافة، ومعالجة النفايات والملوثات، والزراعة، والصيد، وإنتاج وتوزيع الكهرباء والغاز، والأنشطة الإستخراجية^٥؛ ويمكن تفسير ضآلة نسبة المؤسسات العاملة في هذا المجال، إلى أن ممارستها للنشاط يستلزم الحصول على ترخيص مسبق والقيام بإجراءات شديدة التعقيد، فعلى سبيل المثال: في مجال إنتاج وتوزيع الكهرباء، تعتبر الشركة الوحيدة العاملة في هذا المجال هي الشركة الوطنية للكهرباء، ولا يسمح لغيرها بممارسة هذا النشاط.

ب. حسب القطاعات الاقتصادية: يمثل قطاع الخدمات في تشاد النسبة الأكبر من حيث الأهمية النسبية مقارنةً بالقطاعات الأخرى، إذ أن ٩٠% من الأنشطة تنتمي إلى هذا القطاع، بينما ٩.٩% من الأنشطة الأخرى تنتمي إلى قطاع الصناعات التحويلية، في حين أن هناك ٠.١%

^١. Ministère de l'économie du plan et de la coopération international, Institut de la statistique des études économiques démographiques; Recensement General des entreprises. N'Djamena, 2015.p17.

^٢. Ibid, p19.

^٣. Ministère de l'économie du plan et de la coopération international, OP.CIT. P1٩.

^٤. سليمان محمد، اقتصاديات دول وسط إفريقيا، دار المريخ للطباعة والنشر، الخرطوم، ٢٠١٨م، ص ٦٠.

^٥. وزارة الاقتصاد والتخطيط والتعاون الدولي، التقرير السنوي ٢٠١٦/٢٠١٧م، أنجمينا، ٢٠١٧م، ص ١٩.

فقط من الأنشطة تنتمي إلى القطاع الأولي، ويرجع ذلك إلى أن أنشطة الزراعة والصيد وتربية الحيوانات في تشاد تعد أنشطة منزلية وعائلية، ولا يحتاج ممارستها إلى إنشاء وحدة اقتصادية رسمية، وبخلاف أنشطة الصمغ العربي، نجد أن الوحدات الاقتصادية الرسمية العاملة في هذا القطاع قليلة جداً.

وتتركز أغلب الوحدات الاقتصادية في كل القطاعات في مدينة أنجمينا (٧٣.٣% القطاع الأولي، و ٤٩.٥% قطاع الصناعات التحويلية، و ٤٧.٧% قطاع الخدمات)، ويرجع ذلك إلى عدة عوامل أهمها: زيادة عدد سكانها، وارتفاع القوة الشرائية لقاطنيها، وملائمة مناخها الاستثماري مقارنة بالأقاليم والمدن الأخرى، فضلاً عن تركز المؤسسات العامة فيها.

ج. حسب حجم الوحدات: تنقسم الوحدات الاقتصادية الرسمية في تشاد من حيث الحجم إلى وحدات صغيرة ووحدات متوسطة ووحدات كبيرة، حيث يبلغ عدد الوحدات الصغيرة الحجم ٢٦٢٦١ وحدة بنسبة ٨٥.٤%، بينما يبلغ عدد الوحدات المتوسطة الحجم ٣٥٢٢ وحدة بنسبة ١١.٤%، في حين يبلغ عدد الوحدات الكبيرة الحجم ١٣٩ وحدة أي بنسبة ٠.٥%، علماً بأن هناك ٨٣٩ وحدة اقتصادية غير مصنفة تصل نسبتها إلى ٢.٧%^٦، وهذا يبين سيطرة واضحة للمؤسسات الصغيرة في هذا الجانب، ويرجع ذلك إلى عدة عوامل منها: إن النسبة الأكبر من هذه الوحدات تمارس التجارة، والى انخفاض رؤوس الأموال لزيادة الاعتماد على التمويل الذاتي، وانتشار النزعة الفردية في المعاملات الاقتصادية في تشاد.

وبناء عليه يمكن القول: إن المؤسسات الصغيرة في تشاد تؤدي دوراً محورياً في دعم عملية التنمية، وذلك عبر خلق الديناميكية في النشاط الاقتصادي، والحد من البطالة، وزيادة الطلب على السلع والخدمات.

د. حسب الشكل القانوني للمؤسسة: يمكن القول: إن الشكل القانوني للمؤسسة يسمح لنا بالتعرف على الكيفية التي تكون بها رأس مال المؤسسة، ووفقاً لهذا المفهوم فإن ما يقارب الـ ٩٨% من إجمالي المؤسسات الخاصة المحلية في تشاد، عبارة عن مؤسسات فردية؛ أي أنه تم إنشائها برأس مال فردي (مملوكة لشخص واحد)، أما المؤسسات ذات المسؤولية المحدودة والمؤسسات الكبيرة (شركات المساهمة)، فأنها لم تمثل حتى نهاية العام ٢٠١٧م سوى ٢% فقط من إجمالي المؤسسات

^٦. سليمان محمدين، اقتصاديات دول وسط إفريقيا، مرجع سبق ذكره، ٢٠١٨م، ص ٦٨.

الخاصة المحلية^٧، وبناءً عليه يمكن القول: إن أغلب المؤسسات الخاصة العاملة في تشاد، ذات شخصية طبيعية.

٣. **العمالة المتولدة من الوحدات الاقتصادية الرسمية في تشاد:** وفقاً لتقديرات عام ٢٠١٨م، بلغ إجمالي الوحدات الاقتصادية الرسمية عدد ٣٠٧٦١ وحدة، يعمل بها ٧٤٠٣٩ عامل بمعدل ٢.٥ عامل في الوحدة الواحدة، حيث يعمل في المؤسسات الصغيرة ٣٩٧٠٤ عامل بمعدل ١.٥ عامل في الوحدة الواحدة، بينما يعمل في المؤسسات المتوسطة ٢٣٥٠٩ عامل أي بمعدل ٦.٧ عامل في الوحدة الواحدة، أما المؤسسات الكبيرة فيعمل بها ١١١٦٣ عامل أي بمعدل ٨٠.٣ عامل في الوحدة الواحدة^٨؛ وهو الأمر الذي يبين مدى أهمية المؤسسات الكبيرة في الحد من مشكلة البطالة في تشاد، ورغبة الدولة في زيادة أعداد هذه المؤسسات.

• **القطاع غير الرسمي:** يمكن تعريف الاقتصاد غير الرسمي بأنه كافة الأنشطة المولدة للدخل والتي لا تسجل ضمن حسابات الناتج القومي؛ إما تعمداً من أجل التهرب من الالتزامات القانونية المرتبطة بهذه الأنشطة، وإما بسبب أن هذه الأنشطة بحكم طبيعتها تعد من الأنشطة المخالفة للقانون، كذلك يمكن أن نضيف إلى كل هذا كافة المعاملات والمبادلات العينية التي تتم دون استخدام النقود.

١. **تطور الاستثمار في القطاع غير الرسمي في تشاد:** أفادت إحصاءات عام ٢٠١٠م أن حجم الاقتصاد غير الرسمي في تشاد قد بلغ نحو ٤٦٥ مليار فرنك سيفا، كما أشارت إحصاءات عام ٢٠١٤م أن اقتصاد تشاد غير الرسمي قد بلغ نحو ١١٢٥ مليار فرنك سيفا، ويرجع الفارق بين التقديرين أن الإحصاء الأخير تضمن دراسة للعقارات غير المسجلة ورؤوس الأموال المتداولة في السوق بشكل غير رسمي^٩.

كما تبين الأرقام أيضاً إن الاقتصاد غير الرسمي في تشاد يساهم في توظيف ٦٠% من العاملين في تشاد، كما أنه يضم ٨٢% من عدد المنشآت الصناعية والخدمية في الدولة، كما صرحت بذلك وزيرة الوظيفة العامة التشادية لجريدة (أبا قردي) في يناير ٢٠١٦م^{١٠}، وهي أرقام

٧. المرجع نفسه، ص ٧٠.

٨. وزارة الوظيفة العامة، التقرير السنوي ٢٠١٦/٢٠١٧م، أنجمينا، ٢٠١٨م، ص ٣٠.

9. Ministère de l'économie du plan et de la coopération international, OP.CIT. p37.

١٠. جريدة أبا قردي، اقتصاد غير معلوم، أنجمينا، العدد ٥٦ يناير ٢٠١٦م، ص ٣.

خطيرة بمعنى الكلمة، يمكن أن تفسر لنا هشاشة الاقتصاد التشادي، الذي مازال في طور النمو ويحتاج إلى معالجة اقتصادية على أسس علمية سليمة، من أجل إصلاح الخلل الذي ينتابه. وفي ذات السياق ذكر وزير المالية التشادي في نفس العدد إن تقرير توصل إليه من خلال العاملين في وزارته، يبين أن القيمة التقريبية للاقتصاد الخفي تتراوح ما بين ١٥٠٠ إلى ٢٠٠٠ مليار فرنك سيفا (قرابة ٣ مليار دولار) لم تتقاضى الدولة عنها أي مبالغ تذكر^{١١}، فإذا ما وضعنا في الحسبان بأن قيمة الاقتصاد غير الرسمي قد تصل إلى مبالغ أكبر من هذا بكثير، إذا أضفنا إليها قيمة الأنشطة غير المشروعة، كتجارة السلاح، وتجارة المخدرات، والدعارة، والغش التجاري، وكافة الممارسات الأخرى غير المشروعة.....الخ، لاتضح لنا جلياً مقدار الخطر الحقيقي لتلك الظاهرة والتي تنمو بصورة كبيرة في تشاد.

٢. توزيع الاستثمار في القطاع غير الرسمي في تشاد:

أ. حسب المنطقة الجغرافية: وفقاً للبيانات الواردة من المعهد الوطني للإحصاء والدراسات الاقتصادية والديمقراطية، فإن هناك ٣٩١٩١٢ وحدة اقتصادية غير رسمية في تشاد، أي ما يقارب ضعف عدد الوحدات العاملة في القطاع الرسمي ١١ مرة، تتمركز أغلبها في الوسط الريفي حيث يبلغ عددها ٢٨٧٩٦٠ وحدة بنسبة تقارب ٧٣.٥%^{١٢}؛ ويعزى ذلك إلى أن أغلب الأنشطة التي يقوم بها سكان الريف هي أنشطة تتسم بأنها منزلية كالزراعة، والرعي، والصيد وتربية الدواجن.....الخ، أما في أنجمينا فتوجد ٤١٠٤١ وحدة أي ما يقارب الـ ١٠.٥% من إجمالي الوحدات غير الرسمية، وفي الأوساط الحضرية الأخرى توجد ٦٢٩١١ وحدة أي بنسبة ١٦%.

وجدير بالذكر هنا القول: إن أغلب هذه الوحدات تتمركز في أقاليم الجنوب؛ ويرجع ذلك إلى الكثافة السكانية الكبيرة، التي تتمتع بها هذه الأقاليم، وقلة أعداد الرحل من بين أهلها، بخلاف أقاليم الشمال التي تقل فيها الكثافة السكانية، ويعتمد أهلها في أغلب الأحيان على الأنشطة الرعوية.

ب. حسب مجالات النشاط: تمارس أغلب الوحدات الاقتصادية غير الرسمية التجارة وتصلح الآلات، إذ يمثل ٣٥.٦% من مجموع الوحدات غير الرسمية نحو ١٣٩٧٠٧ وحدة، أما ثاني الأنشطة فهي صناعات المنتجات الغذائية والمشروبات والتبغ، إذ يقدر حجمها بـ ٢٠.٩% أي نحو ٨١٩٠٩ وحدة، وهذه الأنشطة تتمركز أكثر في الأوساط الريفية بنسبة ٢٤.٧% مقارنة بأنجمينا

١١. المرجع نفسه، ص ٤.

١٢. معهد الإحصاء والدراسات الاقتصادية والديمقراطية، التقرير السنوي ٢٠١٦/٢٠١٧م، أنجمينا، ٢٠١٧م، ص ٢٠.

١١.٩% والأوساط الحضرية الأخرى ١٨.٨%، ويأتي في المركز الثالث أنشطة غرف الإيواء والمطاعم بنسبة ١٦.٣% أي نحو ٦٣٨٧٨ وحدة^{١٣}.

أما مجالات الأنشطة الأخرى (أنشطة استخرجيه ٠.٥%، وإنشاءات وأشغال عامة ١.٦%، نقل وتخزين ١.٨%، صناعات أخرى ٨%، خدمات أخرى ١٥.٣%) فتمثل ٢٧.٢% نحو ١٠٦٦٠ وحدة، وتتسم بأنها أقل انتشاراً.

٣. العمالة المتولدة من الوحدات الاقتصادية غير الرسمية في تشاد: يعتبر القطاع غير الرسمي مصدراً هاماً لكثير من الباحثين عن العمل بغض النظر عن المساوي التي تتجم عنه، ويقدر عدد العاملين في هذا القطاع بنحو ٦١٧٠٤٠ عامل، يتواجد منهم في أنجمينا ٧٦٣٥٠ عامل أي بنسبة ١٢.٤% من إجمالي عدد العاملين في القطاع غير الرسمي، وفي الأوساط الحضرية الأخرى يوجد ١٠٧٦٦٥ عامل أي بنسبة ١٧.٤%، بينما يوجد في الوسط الريفي ٤٣٣٠٢٥ عامل أي بنسبة ٧٠.٢%^{١٤}.

ثانياً: إستراتيجية تشاد لزيادة الاستثمار: على الرغم من عدم وجود إستراتيجية خاصة ومستقلة حتى الآن لتطوير الاستثمار الخاص في تشاد، إلا أن الدولة أكدت في عدد من الاستراتيجيات التي صاغتها - بهدف تحقيق التنمية وتخفيض الفقر - ضرورة تعزيز الاستثمار الخاص وتطويره، ويمكن بيان ذلك على النحو الآتي:

١. البرنامج الوطني لتطوير القطاع الخاص (PNDSP) ١٩٩٩ - ٢٠٠٢ م.

تم اعتماد هذا البرنامج في اجتماع المجلس الوزاري في يونيو ١٩٩٩م، وقد تضمن تطوير القطاع الخاص من خلال الموضوعات التالية: تحسين المناخ الإداري والتنظيمي والقانوني، وتوفير خدمات جيدة للشركات، وتوعية ونشر ثقافة الشركة، ومن أهم الأولويات التي احتواها لتحقيق المحاور الإستراتيجية ما يلي^{١٥}:

أ. تحسين البيئة القانونية للشركات، كتبسيط إجراءات إنشاء الشركات، وتطبيق مجموعة القواعد القانونية المعتمدة في إطار المعاهدة الخاصة بإنشاء منظمة موائمة قوانين الأعمال في إفريقيا (OHADA).

^{١٣}. المرجع نفسه، ص ٢٢.

^{١٤}. المرجع نفسه، ص ٢٣.

^{١٥}. وزارة الاقتصاد والتخطيط والتعاون الدولي، التقرير السنوي ٢٠٠٧/٢٠٠٨م، أنجمينا، ٢٠٠٨م، ص ٢٦.

ب. تقديم الدعم المباشر لتطوير الشركات المحلية، وذلك عبر تقديم التمويل والمنح والتمويل المصغر، وتقديم الحوافز الاقتصادية والضريبية، وربطها بالتدريب وتوظيف الشباب.
ج. إتاحة المعلومات الضرورية للقطاع الخاص، فيما يتعلق بالفرص المتاحة في الأسواق وتكاليف التكنولوجيا، والأوضاع الاقتصادية، وقوانين الأعمال.

٢. الإستراتيجية الوطنية الأولى لمحاربة الفقر (SNRP1) ٢٠٠٣ - ٢٠٠٦م.

تم تطبيق هذه الإستراتيجية من الفترة ما بين ٢٠٠٣ - ٢٠٠٦م، بهدف تقليص حدة الفقر، وأكدت على خمسة محاور إستراتيجية: تعزيز الحكم الرشيد، وضمان نمو اقتصادي قوي ومدعوم، وتحسين رأس المال البشري، وتحسين الظروف المعيشية للفئات الضعيفة، واستعادة وحماية النظم الإيكولوجية^{١٦}، ولتحقيق ذلك رأت الدولة في ذلك الوقت ضرورة إنشاء شبكات موحد لتسهيل الإجراءات الإدارية للشركات، وإنشاء صندوق للضمان، وإنشاء محاكم تجارية، ومد شبكات البنوك وشركات التأمين في كافة أرجاء البلاد، ومضاعفة بنية التمويل المصغر.

وجدير بالذكر القول: إن تشاد قد حققت خلال الفترة من ٢٠٠٣م وحتى ٢٠٠٦م معدل نمو بلغ ١٤% من الناتج المحلي الإجمالي، كما أن ٧٠% من النفقات الحكومية تم توجيهها نحو القطاعات ذات الأولوية لتخفيض الفقر^{١٧}.

ورغم أهمية هذه الإستراتيجية في تخفيض حدة الفقر بشكل عام، وتعزيز الاستثمار بشكل خاص، لما تضمنته من بنود مهمة، إلا أنها لم تنفذ بالطريقة التي خططت لها؛ وذلك نتيجة للتمرد المسلح الذي نشب آنذاك، وغياب الحكم الرشيد، وعدم الالتزام بالإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية التي وعدت الدولة بتقديمها.

٣. الإستراتيجية الوطنية الثانية لمحاربة الفقر (SNRP2) ٢٠٠٨ - ٢٠١١م.

تم تطبيق هذه الإستراتيجية في الفترة ما بين ٢٠٠٨ - ٢٠١١م، واعتمدت على خمسة محاور إستراتيجية هي: تقوية الحكم الرشيد؛ لتعزيز التعايش الاجتماعي، وخلق بيئة اقتصادية مواتية؛ لنمو اقتصادي قوي ومتنوع، وتطوير مقدرات نمو القطاع الريفي، وتطوير البنية التحتية، وتطوير الموارد البشرية، كم أكدت الدولة عند صياغة هذه الإستراتيجية، على أن القطاع الخاص له دور محوري

^{١٦}. المرجع نفسه، ص ٣٤.

^{١٧}. وزارة الاقتصاد والتخطيط والتعاون الدولي، الخطة الوطنية للتنمية ٢٠١٣ - ٢٠١٥م، أنجمينا، ٢٠١٣م، ص ١٥.

- في خلق بيئة اقتصادية مواتية لنمو اقتصادي قوي، ولذا يجب تعزيزه ودعمه من خلال الأولويات التالية^{١٨}:
- أ. تأسيس إطار للحوار الدائم بين الدولة والقطاع الخاص، بهدف تكامل السياسات الدولية، ووضع حلول للمشاكل التي تؤثر على سير الأنشطة الاقتصادية.
- ب. إصلاح الإطار القانوني، بإعادة النظر في القانون التجاري، وتطبيق نصوص مائة قوانين الأعمال في إفريقيا (OHADA)، وتطوير المحاكم التجارية.
- ج. تبسيط النظام الضريبي وإصلاح الجمارك؛ وذلك بهدف زيادة الموارد المالية للدولة وتسهيل بيئة الشركات عبر القضاء على الروتين والتهريب والرشوة.
- د. إصلاح قانون الاستثمار؛ وذلك من خلال تفعيل ميثاق الاستثمار للتجمع الاقتصادي والنقدي لوسط إفريقيا (CEMAC) والذي تم اعتماده من قبل الجمعية العمومية للتجمع في عام ٢٠٠٧م.
- هـ. شفافية إجراءات الدخول في الأسواق العامة؛ وذلك لتعزيز القطاع الرسمي على المنافسة، وتصفية المتأخرات المحلية، لذلك تم إنشاء شبك موحد بقرار من رئيس الوزراء لمنح العقود العامة.
- و. تطوير البنية التحتية، وخاصة النقل والطاقة، وإصلاح الإدارة العامة.
- ز. تقوية قدرات الموردين، من خلال تعزيز أساليب الإدارة والحصول على التكنولوجيا الحديثة.
- ولقد واجهت هذه الإستراتيجية العديد من المعوقات التي حالت دون تحقيقها لما خطط لها منها: عدم كفاية الموارد المالية الموزعة على الأولويات، وعدم الحصول من المنظمات المالية الدولية، على الموارد المالية التي لها صلة بمبادرة الدول الفقيرة الأكثر مديونية.
٤. الإستراتيجية الوطنية للتمويل الأصغر ٢٠٠٩ - ٢٠١٣م.

اعتبرت الدولة هذه الإستراتيجية وسيلة لدعم مختلف السياسات القطاعية التي تساهم في تخفيض حدة الفقر، لذلك سعت لتحقيق الأهداف التالية: تحسين المناخ والإطار المؤسسي الذي يسمح بتطوير أنشطة التمويل المصغر، وزيادة حصول الفقراء وأصحاب الدخول الضعيفة على الخدمات المالية من قبل مؤسسات التمويل المصغر (EMF)، وتقوية العلاقة بين البنوك ومؤسسات التمويل المصغر، وتشجيع تطور مقدمي خدمات التمويل المصغر على المستوى المحلي.

^{١٨}. المرجع نفسه، ص ٣٣.

استندت هذه الإستراتيجية على ثلاثة محاور هي: إيجاد إطار مؤسسي محفز لتعزيز وتطوير التمويل المصغر، وحصول نحو ٥٠٠٠٠٠٠ فرد من ذوي الدخل الضعيفة على خدمات التمويل المصغر، وتطوير الشراكة الإستراتيجية بين البنوك ومؤسسات التمويل المصغر^{١٩}.
وقد قدرت التكاليف المالية لتحقيق تلك المحاور بـ ١٥.٦٤٧ مليار فرنك سيفا (نحو ٣٦.٣٩ مليون يورو) موزعة على ٥ سنوات.

٥. الخطة الوطنية للتنمية (PND) ٢٠١٣ - ٢٠١٥ م.

لقد عمدت الدولة التشادية على وضع هذه الإستراتيجية، من أجل تخفيض حدة الفقر، وتعزيز النمو الاقتصادي، ولتحقيق ذلك أكدت الدولة على ضرورة أخذ التدابير اللازمة لزيادة الاستثمار في القطاع الخاص، وتطوير دوره في النمو الاقتصادي، وكذلك خلق فرص العمل وتكوين الثروة؛ لذلك حددت في القطاعات الفرعية التابعة للقطاع الخاص الأولويات التالية: العمل على تعزيز الشركات الصغيرة والمتوسطة، وتنمية قطاع الصناعة والصناعات الزراعية، وتعزيز التجارة، وتطوير القطاع الحرفي، وتطوير قطاع السياحة، وترقية القطاع البنكي.

ومن أجل تحقيق أهداف هذه الخطة، خططت الدولة التشادية إلى تنفيذ البرامج التالية: برنامج تحسين الإطار العام للإعمال في تشاد، وبرنامج تقوية المؤسسات الداعمة لإنشاء وتعزيز الشركات الصغيرة والمتوسطة، وبرنامج تحسين الأداء التقني والاقتصادي والمالي للشركات الصغيرة والمتوسطة، وبرنامج إعداد الإستراتيجية الوطنية للاستثمارات والصادرات، وبرنامج إدارة وبناء البنية التحتية للموانئ البرية، وقد قدرت التكاليف المالية لتحقيق ذلك بـ ٤٥.٤٧٦.٤٤٨.٨٠١ مليار فرنك سيفا^{٢٠} (ما يقارب ١٠٧.٧٦٤ مليون يورو).

٦. الرؤية الإستراتيجية لتعزيز الاستثمار الخاص ٢٠١٦ - ٢٠٢٠ م.

اعتمدت الدولة لتعزيز الاستثمار الخاص خلال الفترة من ٢٠١٣ - ٢٠١٥ م على إستراتيجيتين وذلك كما يلي:

أ. الإستراتيجية الوطنية للتجارة: تضمنت هذه الإستراتيجية خمسة محاور هي: تقوية الإطار المؤسسي والتنظيمي للتجارة؛ من أجل جعل إدارة التجارة أكثر كفاءة، وتكامل وتطوير السوق الإقليمي، من أجل تحسين الجوانب المتعلقة بالتكامل وتسهيل التبادل التجاري، وتنويع الأسواق؛ من

^{١٩} نشرة رئاسة الوزراء، برنامج الحكومة، رئاسة الوزراء، أنجمينا، يونيو ٢٠٠٩ م، ص ١٠.

^{٢٠} وزارة الاقتصاد والتخطيط والتعاون الدولي، الخطة الوطنية للتنمية ٢٠١٣ - ٢٠١٥ م، مرجع سبق ذكره، ص ٦٥.

خلال دعم وتعزيز القطاع الخاص المصدر، وتعزيز الشراكة التجارية الدولية، وتعزيز المبادرات النسائية؛ من خلال دعم مشاركة النساء التشاديات في مجال التجارة.

ب. خطة الأعمال ذات الأولوية (٢٠١٦ - ٢٠٢٠ م) للدراسة التشخيصية الثانية للتكامل التجاري في تشاد (PAP/EDIC2): تضمنت هذه الخطة المحاور الإستراتيجية التالية: تحديث الإطار التنظيمي والقانوني لمجال التجارة والاستثمار والعمالة، وتقوية قدرات المؤسسات المكلفة بالتجارة، والدعم الخاص للمؤسسات التجارية الخاصة، وتطوير المعدات والبنية التحتية للتجارة.

المبحث الثاني

تقييم بيئة الاستثمار في تشاد

أولاً: معوقات تطوير الاستثمار في تشاد: يمكن تناولها على النحو الآتي:

١. معوقات خاصة بالخدمات الأساسية: تعتبر الخدمات العامة من أهم محددات الاستثمار؛ فكلما كانت متوافرة بأسعار رخيصة وجودة عالية، كلما زادت قدرة الدولة التنافسية لاجتذاب وترقية الاستثمار والعكس صحيح، حيث تنسم هذه الخدمات في تشاد بعدم الكفاية، ورداءة الجودة وارتفاع التكاليف ويمكن بيان ذلك باختصار على النحو الآتي:

أ. الكهرباء: تعتبر الشركة الوطنية للكهرباء (SNE) المملوكة للدولة، المسئول الوحيد عن عملية إنتاج وتوزيع الكهرباء، ويعد استهلاك الكهرباء في تشاد ضئيل جداً مقارنةً بدول وسط إفريقيا؛ ويرجع ذلك إلى ارتفاع قيمة أسعار الخدمة من جهةٍ وبقاءة الجودة وبالنقطاع المستمر من جهةٍ أخرى، فضلاً عن عدم قدرة الشركة على تغطية كامل الأراضي الوطنية إذا تبلغ الطاقة الإنتاجية لها ٩٦ ميجاوات وهي طاقة غير كافية لتوطين المؤسسات الاستثمارية^{٢١}.

ب. الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات: تقوم خدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بدوراً كبيراً في زيادة النمو الاقتصادي ودعم الاستثمار، لذلك تتسارع الدول المتقدمة والنامية إلى اقتنائها وتطويرها وتحسين جودتها وتخفيض أسعارها لتكون متاحة للجميع.

ففي تشاد تحتكر شركة سوتيل تشاد الحكومية خدمات الهاتف الثابت، أما عن خدمات الهاتف النقال فهناك ثلاث شركات تقوم بتأديتها، شركتين في القطاع الخاص (Airtel , Tigo) وتستحوذ كل منهما على نسبة ٥٧% و ٤٢% من سوق الاتصالات على التوالي، وشركة من القطاع العام

²¹ . Journal la voix; électricité, la SNE va injecter 16 mégawatts, Ndjamen. 2020ã 14h:25mn.

هي شركة (Salam) التابعة لشركة سوتيل الحكومية وتستحوذ على ١% فقط من حجم السوق، وتكمن المشكلة في رداءة الخدمة المقدمة، وارتفاع أسعارها محلياً وخارجياً^{٢٢}.

أما في مجال استخدام التكنولوجيا الحديثة، فإن أغلب المؤسسات العاملة في تشاد لا تهتم بها، رغم أهميتها الكبيرة في تعزيز التنافسية ورفع الكفاءة؛ فنسبة امتلاك المؤسسات للحواسيب لممارسة نشاطاتها لا يزيد عن ٣% فقط من إجمالي المؤسسات^{٢٣}؛ لذلك نلاحظ أن المؤسسات في تشاد تمارس أنشطتها بالأساليب التقليدية، فهي لا تستفيد من مميزات التجارة الإلكترونية والتقنيات البنكية الحديثة والبرامج المكتبية والمحاسبية المتقدمة المتوفرة على الشبكة العنكبوتية، الأمر الذي يضعف من قدرتها التنافسية.

ج. عدم كفاية النقل: يتسم النقل في تشاد بعدم الكفاية، وبالتخلف، وبارتفاع تكاليفه هذا فضلاً عن تواضعه، فبالنسبة للنقل البري؛ نجد أن أغلب المناطق الداخلية لم يتم ربطها بالطرق المعبدة الأمر الذي عطل حركة التجارة الداخلية، وأبطأ التنقل وزاد من قيمة التكاليف، كذلك الحال بالنسبة للطرق التي تربط تشاد بدول الجوار مازالت متخلفة ولا يوجد طريق معبد إلا الذي يربط تشاد بالكاميرون، علماً بأن تشاد لا تملك شبكة سكك حديدية تربطها داخلياً أو خارجياً.

أما عن النقل البحري، فتعتبر تشاد دولة حبيسة؛ لا تملك أي منفذ بحري، لذلك تعتمد على

موانئ دول الجوار لاسيما الكاميرون لجلب البضائع من الخارج؛ الأمر الذي يرفع من تكاليف النقل البحري بشكل كبير.

أما عن النقل الجوي، فإن شبكات المطارات في تشاد تنقسم إلى ٥ مطارات أساسية، ٤٧ مطاراً ثانوياً، و ١٦ مطاراً خاصاً، ويعتبر مطار أنجمينا الدولي هو المطار الوحيد الذي يربط تشاد بالعالم الخارجي سواءً من حيث نقل الأشخاص أو من حيث نقل البضائع، وتعتبر تكاليف النقل الجوي في تشاد مرتفعة جداً؛ ويرجع ذلك إلى الرسوم الباهظة التي تفرض على البضائع والتي تصل إلى ٤٠% من تكلفتها، الأمر الذي اثر بشكل كبير على استيراد السلع عبر النقل الجوي^{٢٤}.

٢. معوقات خاصة بالقطاع المالي: يسيطر على سوق البنوك في تشاد ثمانية بنوك هي: أيكو بنك (ECO BANK) والشركة العامة للتشادية (SGT) يستحوذان على ٥٥% من القروض الممنوحة، والبنك الزراعي التجاري (BAC) وبنك شاري التجاري (BCC) والبنك التجاري التشادي

^{٢٢} تقرير وزارة الاتصالات والتكنولوجيا والبريد للعام ٢٠١٥/٢٠١٦م، أنجمينا، ٢٠١٦م، ص ١٢.

^{٢٣} المرجع نفسه، ص ٣٠.

²⁴ . Conseil National du patronat Tchadien: Livre Blanc. Edi2. Ndjamen. 2016, p33.

(CBT) وأورا بنك (ORA BANK) والبنك المتحدة الإفريقي (UBA) وبنك الساحل والصحراء وللاستثمار والتجارة (BSIC).

ويعاني القطاع الخاص في تشاد من صعوبات في الحصول على القروض المصرفية؛ ويرجع ذلك إلى عدة أسباب أهمها^{٢٥}:

- طبيعة الموارد البنكية: إذ تمثل الودائع ٨٤% من حجم الودائع الإجمالية؛ الأمر الذي يحول دون تمكن البنوك من منح المزيد من القروض الاستثمارية المتوسطة والطويلة الأجل.

- ضعف الأصول المالية للبنوك التجارية؛ فالأصول المالية للبنوك الثمانية العاملة في تشاد تبلغ ٨٥٠ مليار فرنك سيفا، أي ١٣% فقط من الناتج المحلي الإجمالي.

- ضعف معدل انتشار البنوك؛ حيث يعتبر معدل انتشار البنوك في تشاد من اضعف المعدلات في دول وسط إفريقيا؛ إذ يصل إلى ١.١٢%، وتتمركز أغلب هذه البنوك في أنجمينا، ويندر حضورها في باقي أقاليم البلاد.

- المخاطر المالية التي تتعرض لها البنوك؛ ذلك جراء الصعوبات الناجمة عن عجزها في تحصيل الديون، مما يجبرها على تحديد ضمانات عالية.

٣. **معوقات خاصة بالعنصر البشري:** يعتبر النقص في العمالة الفنية أحد معوقات ممارسة الأنشطة الاستثمارية؛ فلا يوجد في تشاد إحصاء محدد لعدد العلماء والتقنيين في مجال البحث العلمي والتطوير، يمكن الاعتماد عليه والوثوق به.

وتعد معدلات الأمية مرتفعة في تشاد بصورة ملفتة للنظر؛ حيث سجلت إحصائيات ٢٠٠٩م أن ٨٦% من النساء و ٦٩% من الرجال يعانون من الأمية وأن ثلثي السكان فوق سن الـ ١٥ عام ما يزالون يجهلون القراءة والكتابة^{٢٦}؛ الأمر الذي أثر سلباً على إيجاد عمالة وطنية متخصصة وماهرة، مما حدا بالشركات الخاصة الوطنية أن تستعين بالعمالة الأجنبية لاسيما في المجالات المهنية المتخصصة.

ويلاحظ أن تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١١م صنف تشاد ضمن مجموعة الدول ذات التنمية البشرية المنخفضة حيث حلت بالمرتبة ١٨٣ من ١٨٧ دولة، أما من حيث التمويل فإن ميزانية قطاع

²⁵. Groupe de banque Africaine du développement, rapport générale, Yaoundé , 2018. P45.

²⁶. ناصر الناني آدم، التعليم في تشاد بين الانجازات والإخفاقات، أنجمينا، ندوة اليوم العالمي للغة العربية، ٢٠١٣م، ص٣.

التعليم في تشاد مازالت غير قادرة على تخطي نسبة الـ ٥% من ميزانية الدولة، في حين أن منظمة «فاست تراك» قد أوصت بأن يمول قطاع التعليم بنسبة ٢٠% على الأقل من ميزانية الدولة.^{٢٧}

ثانياً: مؤشرات تقييم مناخ الاستثمار في تشاد:

١. تقييم نوعية البيئة الاستثمارية: يمكن الاعتماد على المؤشرات التالية لقياس نوعية البيئة الاستثمارية في تشاد من حيث المخاطر والفساد والحرية الاقتصادية وذلك على النحو الآتي:

- مؤشر كفافس لقياس مخاطر عدم السداد وبيئة الأعمال؛ هذا المؤشر يصدر عن المؤسسة الفرنسية لضمان التجارة الخارجية المعروفة اختصاراً بكفافس، وهو مرجعية دولية في مجال التأمين والائتمان، وتعمل على تطوير ٣٧٠٠٠ شركة حول العالم، وتقدم حلولاً عن المخاطر التي تتعرض لها في ما يقارب ٢٠٠ دولة، وتقع تشاد على هذا المؤشر في الفئة D أي درجة مخاطرة عالية، سواء في مؤشر مخاطر عدم السداد أو مؤشر مخاطر بيئة الأعمال^{٢٨}؛ الأمر الذي يعيق جذب الاستثمارات.

- مؤشر الحرية الاقتصادية للمنتدى الاقتصادي العالمي؛ يصدر عن Heritage Foundation بالتعاون مع صحيفة Wall Street Journal؛ ويقاس مدى تدخل الحكومة في الأنشطة الاقتصادية، وتأثيرها على كافة مناحي الحرية الاقتصادية والسياسة وأداء الأعمال وعلاقتها الخارجية.

وقد كان ترتيب تشاد على هذا المؤشر في عام ٢٠١٨م الـ ١٧٠ من بين ١٧٩ دولة^{٢٩}؛ وهذا يعني انعدام الحرية الاقتصادية في تشاد؛ لأنها وقعت بين الفئة الرقمية ٤ و ٥ وهي الفئة الرقمية الخاصة بحرية اقتصادية معدومة.

- مؤشر الشفافية؛ يصدر هذا المؤشر من قبل منظمة الشفافية الدولية ليعكس درجة التحسن في ممارسات الإدارة الحكومية والشركات العالمية لغرض تعزيز الشفافية وجهود محاربة الفساد.

وتتراوح قيمة هذا المؤشر بين الصفر الذي يعني درجة فساد عالية و ١٠ الذي يعني درجة شفافية عالية، ويلاحظ أن ترتيب تشاد على مؤشر مدركات الفساد كان الـ ١٦٨ من ١٨٣ دولة^{٣٠}؛ وهذا يعني أن تشاد ما زالت تقبع في الفساد على الرغم من تحسن ترتيبها؛ نظراً لبعض التدابير

٢٧. وزارة الاقتصاد والتخطيط والتعاون الدولي، الخطة الوطنية للتنمية، ٢٠١٣-٢٠١٥م، مرجع سبق ذكره، ص ٤١.
٢٨. Projet Régional de facilitation des affaires dans l'espace CEEAC, 2018, <http://www.ceeac-climatdesaffaires.org>.

٢٩. The Heritage foundation & wall street journal, index of economic freedom, <http://www.Héritage.org/index>.

٣٠. Groupe de banque Africaine du développement, rapport générale, OP.CIT. P 218.

الرقابية التي اتخذتها الدولة، والى تدهور الأوضاع في كثير من الدول العربية مثل: العراق ولبنان واليمن وسوريا وليبيا والسودان، الأمر الذي جعلهم يتراجعوا إلى مراتب متأخرة وفق هذا المؤشر.

٢. تقييم البيئة التنافسية: وذلك من خلال الاعتماد على مؤشر التنافسية العالمية:

- مؤشر التنافسية العالمية؛ يتولى المنتدى الاقتصادي الدولي في دافوس بسويسرا بالتعاون مع ١٠٩ مؤسسة عالمية، قياس قدرة الدولة على النمو والمنافسة، عبر مؤشر التنافسية العالمية، الذي يتكون من مؤشرين فرعيين هما^{٣١}:

أ. **مؤشر النمو التنافسية**؛ ويعكس قدرة الدولة على النمو الاقتصادي لفترة ما بين ٨:٥ سنوات وينقسم بدوره إلى ثلاثة مقاييس: يختص الأول بقياس الأهمية النسبية لقطاع التكنولوجيا والربط بشبكة الإنترنت ويمثل ٥٠%، ويختص الثاني بقياس أداء المؤسسات العامة من حيث تطبيق القانون ودرجة الفساد والبيروقراطية ويمنح ٢٥%، ويختص الثالث بقياس أداء الاقتصاد الكلي ويمنح ٢٥%.

ب. **مؤشر الأعمال التنافسية**؛ يركز هذا المؤشر على قياس محفز النمو الاقتصادي، وينقسم إلى درجة تطور قطاع الأعمال، والمناخ الاستثماري.

وجدير بالذكر هنا القول: إن البيئة الاستثمارية في تشاد لا تتمتع بالتنافسية، الأمر الذي يعيق جذب الاستثمارات؛ فقد حصلت تشاد على مراتب متأخرة حسب هذا المؤشر، فكان أفضل ترتيب لها هو ١٣٩ من ١٤٤ دولة وذلك عام ٢٠١٣م، وكان أسوأ ترتيب لها هو ١٤٨ من ١٤٨ دولة عام ٢٠١٤م^{٣٢}، في حين كان أدنى ترتيبها مرة أخرى في عام ٢٠١٧م ١٣٦ من ١٣٨ دولة.

٣. **تقييم البيئة المؤسسية**: يتم من خلال مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال؛ الذي يقيس سهولة ممارسة أنشطة الأعمال من خلال قاعدة بيانات بيئة الأعمال التي تصدر سنوياً من مجموعة البنك الدولي، ومدى تأثير القوانين والإجراءات الحكومية على الأوضاع الاقتصادية، ويتكون من متوسط عشر مؤشرات فرعية.

ترتيب تشاد على هذا المؤشر ال ١٨٠ من ١٨٩ دولة في عام ٢٠١٧م؛ وهو أفضل من عام ٢٠١٤م حين كان ترتيبها الأخير أي ال ١٨٩ من ١٨٩ دولة^{٣٣}؛ ويرجع ذلك إلى نجاح بعض الإصلاحات التي قامت بها بهدف تبسيط ممارسة الأعمال، كذلك يعد ترتيبها سيئاً في كل المؤشرات الفرعية التابعة لهذا المؤشر فأفضل ترتيب حققته كان في مؤشر استخراج تراخيص البناء

^{٣١} عادل عبد المجيد، مناخ الاستثمار في دول مجلس التعاون الخليجي، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٩م، ص ٨٥.

^{٣٢} World Economic forum :The Global Competiveness Report 2016/2017. Geneva, 2017, p 142.

^{٣٣} البنك الدولي، فهم الأنظمة المتعلقة بالشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، ط ١٦، واشنطن ٢٠١٨م، ص ٣٤٠.

الـ ١٢٣ من ١٨٩ دولة عام ٢٠١٤م، تحسن في عام ٢٠١٧م ليصل إلى ١٣٣ من ١٨٩ دولة، علماً بأن أسوأ ترتيب كان في مؤشر دفع الضرائب الذي حصلت فيه تشاد على الترتيب الأخير ١٨٩ من ١٨٩ دولة وذلك في عام ٢٠١٦م^{٣٤}.

٤. **تقييم البيئة الاقتصادية الكلية:** تتمثل المؤشرات الأساسية لتقييم بيئة الاقتصاد الكلي في: مؤشرات الأداء الداخلي (النمو الاقتصادي، والتضخم، والموازنة العامة)، ومؤشر الأداء الخارجي (الحساب الجاري، والمديونية الخارجية) ويمكن بيان ذلك على النحو الآتي:

أ. **مؤشرات الأداء الداخلي:** يمكن تناول هذه المؤشرات على النحو الآتي:

- **مؤشر النمو الاقتصادي:** يعد معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في تشاد متذبذباً ففي عام ٢٠١٢م كان معدل النمو ٩.١% انخفض في عام ٢٠١٣م إلى ٤.٨% ثم ارتفع إلى ٩.٥% في عام ٢٠١٤م، ثم عاود الانخفاض مرة أخرى في العام ٢٠١٦م والعام ٢٠١٧م ليصل ٤.٣% ٣.٩% على التوالي^{٣٥}؛ ويرجع ذلك إلى اعتماد الاقتصاد التشادي على المواد الأولية التي تتسم بأنها عرضة للتقلبات كالبتترول والقطن والصبغ العربي.

- **التضخم:** بلغ معدل التضخم في تشاد ٨.٤% و ٨.٨% للسنوات ٢٠١٦م و ٢٠١٧م على التوالي، وهي معدلات مرتفعة نسبياً، وأعلى من المستوى الذي حدده البنك المركزي لدول وسط إفريقيا وهو ٣%.

- **مؤشر الموازنة العامة:** انخفضت إيرادات الموازنة العامة من ١٥.١% من الناتج المحلي الإجمالي في العام ٢٠١٥م إلى ١١.٣%؛ متأثرة بانخفاض الإيرادات البترولية، أما النفقات العامة فلقد حققت تراجعاً في نفس الفترة من ٢٠.٦% عام ٢٠١٦م إلى ١١.١% عام ٢٠١٧م^{٣٦}؛ ويرجع أساساً إلى انخفاض النفقات الجارية نتيجة الإجراءات الـ ١٦ التقشفية التي اتخذتها الدولة.

ب. **مؤشرات الأداء الداخلي:** يمكن تناول هذه المؤشرات على النحو الآتي:

- **الحساب الجاري:** حيث يلاحظ أن تشاد حققت معدلات سالبة في تبادلها التجاري مع العالم الخارجي خلال السنوات الأخيرة، ففي عام ٢٠١٦م بلغ معدل الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ٨.٩- % ارتفع إلى ٩.٣- % عام ٢٠١٧م^{٣٧}؛ ويرجع ذلك إلى انخفاض الأسعار العالمية للبتترول، ودخول تشاد في أزمة اقتصادية.

^{٣٤}. المرجع نفسه، ٣٤٦.

^{٣٥}. Groupe de banque Africaine du développement, rapport générale, OP.CIT. P 2٢٥.

^{٣٦}. وزارة المالية والموازنة العامة، التقرير السنوي ٢٠١٧/٢٠١٨م، أنجمينا، ٢٠١٨م، ص ٦٥.

^{٣٧}. المرجع نفسه، ص ٨٨.

- **المديونية الخارجية**؛ لقد بلغ رصيد الدين العام في تشاد نسبة ٣١% من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠١١م، و ٣٣% عام ٢٠١٢م، و ٣٠.١% عام ٢٠١٣م و ٣٠.٣% عام ٢٠١٤م^{٣٨}، وفي عام ٢٠١٦م وعام ٢٠١٧م تجاوز نسبة الـ ٧٠% من الناتج المحلي الإجمالي المحددة من قبل السيماك.

المبحث الثالث

دور الوكالة الوطنية للاستثمارات والصادرات في زيادة الاستثمار في تشاد

أولاً: التعريف بالوكالة الوطنية للاستثمارات والصادرات: تحققت نشأة الفعالية لها بصدر القانون رقم 2007/RP/004م في يناير ٢٠٠٨م والمرسوم الخاص بتنظيم العمل بها رقم 2010/PR/747م، وبدأت العمل الفعلي في إبريل ٢٠١١م؛ بهدف تعزيز الاستثمارات والصادرات عبر قيامها بتحفيز وتعزيز وتبسيط الإجراءات لممارسة الأنشطة الصناعية والتجارية والحرفية في تشاد، ولإسما الاستثمارات الخاصة الوطنية والأجنبية في كل قطاعات النشاط الاقتصادي التشادي. وتعتبر الوكالة، هيئة استشارية للحكومة التشادية في مجال الدراسات القطاعية من أجل السياسة التجارية والصناعية للإستراتيجية التنموية، كما أنها تعتبر منصة خدمات تعرض الفرص الاستثمارية مع الشركات الوطنية والأجنبية مثل: الغرفة التجارية، والمجلس الوطني لرجال الأعمال التشاديين، والهيئة التشادية لترقية السياحة، لذلك تهدف الوكالة إلى تحقيق الأهداف التالية^{٣٩}:

١. جعل تشاد واجهة استثمارية.
٢. المساهمة في إنشاء مناطق حرة ومناطق صناعية وموانئ برية.
٣. إيجاد أنشطة تساهم في جذب الاستثمارات لإسما الاستثمار الأجنبي.
٤. تحفيز وتعزيز الأنشطة التجارية والصناعية والحرفية في تشاد.
٥. تعزيز الإصلاح الدائم للمناخ الاقتصادي والاجتماعي والاستثماري.

ثانياً: تقييم سياسة الوكالة في تعزيز الاستثمار: يمكن بيان ذلك كما يلي:

١. إقامة المنتديات والمؤتمرات الاستثمارية: تعتبر سياسة إقامة وتنظيم المنتديات والمؤتمرات بهدف جذب وتعزيز الاستثمار الخاص، من أهم السياسات التي انتهجتها الوكالة؛ فلقد نظمت الوكالة العديد من هذه المنتديات من أهمها ما يلي:

^{٣٨}. وزارة المالية والموازنة العامة، التقرير السنوي ٢٠١٧/٢٠١٨م، مرجع سبق ذكره، ص ٩٣.

^{٣٩}. الوكالة الوطنية للاستثمارات والصادرات (ANIE)، نشرة التعريف بالوكالة، أنجمينا، ٢٠١٨م، ص ٤.

- تنظيم مؤتمر حول مناخ الاستثمار؛ نظمت الوكالة في ١٦ نوفمبر ٢٠١٢م مؤتمراً حول مناخ الاستثمار، واقترحت الوكالة خلال المؤتمر سلسلة من الإصلاحات ذات الأولوية لتحسين مناخ الاستثمار، منها إنشاء الشباك الموحد لتسهيل وتبسيط إجراءات إنشاء الشركات، وقد أمر رئيس الوزراء جميع الوزارات بتطبيق هذه الإصلاحات.

- تنظيم المنتدى الدولي للاستثمار والأعمال في تشاد: نظمت الوكالة منتدى دولي حول الاستثمار والأعمال في تشاد في عام ٢٠١٣م، بالشراكة مع العديد من المؤسسات والمحلية والدولية، بغرض تقوية القطاع الخاص من خلال تشجيع الشراكة الجيدة وجذب المستثمرين، وقد شملت أهداف المنتدى ما يلي^{٤٠}: إنشاء آلية إستراتيجية حول مناخ الأعمال في تشاد، عرض قدرات وفرص تشاد الاستثمارية، البحث عن الشركاء الملائمين لتمويل المشاريع المقدمة من المنتدى.

- تنظيم المنتدى التشادي الهولندي؛ ساهمت الوكالة في تنظيم المنتدى الاقتصادي التشادي الهولندي، الذي نظم في يومي ١٥ و ١٦ يونيو ٢٠١٥م في أنجمينا، بهدف تطوير الشراكة الاقتصادية والدبلوماسية بين البلدين^{٤١}.

٢. إعداد وتنظيم ورش حول الاستثمار: من أهم السياسات التي انتهجتها الوكالة لتعزيز الاستثمار الخاص، هي إعداد وتنظيم ورش حول الاستثمار ومناخ الاستثمار، ومن أهم هذه الورش ما يلي:

- تنظيم ورشة حكومية حول الاستثمار؛ نظمت الوكالة في قرية دوقيا السياحية في ١٣ يناير ٢٠١٣م ورشة عمل حول الاستثمار في تشاد، خرجت بثلاث عشرة توصية حول الاستثمار من أهمها: إعادة قراءة وتقييم النصوص القانونية في مجال الاستثمار، وإشراك ممنهج للأقسام الوزارية المعنية في مفاوضات وتطوير العقود بين الشركات الأجنبية والدولة التشادية تحت مراقبة رئاسة الوزراء، إنهاء واعتماد كافة النصوص القانونية لاسيما المرسوم الخاص بتطبيق ميثاق الاستثمار والقوانين الأخرى كقانون المناقصات الحكومية، وتنفيذ سلسلة الإصلاحات تحت مراقبة رئاسة الوزراء وبدعم فني من الوكالة.

- تنظيم ورشة حول النظام الضريبي؛ نظمت الوكالة في ١١ ديسمبر ٢٠١٣م ورشة عمل حول النظام الضريبي في تشاد، بهدف السماح بتبادل الآراء بين مختلف العناصر الفاعلة في المجال

⁴⁰. Agence nationale des investissements et des exportations: Rapport d'activités de la promotion des investissement (2013), N'Djamena. 2014, P55.

⁴¹. Agence nationale des investissements et des exportations: Rapport d'activités de la promotion des investissement (2015), N'Djamena. 2016, P67.

الضريبي في تشاد، وفتح حوار حول النظام الضريبي الحالي، وقد خلصت الورشة إلى أهمية إخراج دليل عملي للقانون الضريبي كخطوة أولى ثم تحديد إطار يسمح بتعديل هذا النظام كخطوة ثانية.

- تنظيم ورشة حول تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة؛ عقدت الوكالة اجتماعاً في ٢١ يوليو ٢٠١٤م في إطار تنظيم ورشة عمل حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وخلصت إلى أهمية تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنوع الاقتصادي ودفع عجلة التنمية الاقتصادية إلى الإمام.

- مشاركة الوكالة في ورشة تقديم خطة الأعمال ذات الأولوية للدراسة التشخيصية الثانية للتكامل التجاري (PAP EDIC II)؛ شاركت الوكالة في هذه الورشة في الفترة ما بين ٢٩ و ٣٠ أكتوبر ٢٠١٥م، وذلك بالتعاون مع برنامج الإطار المتكامل المدعوم وقيادة لجنة عليا تصم مدراء الدراسات وخبراء الأجهزة المختلفة للدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني وبدعم فريق استشاري.

٣. تنظيم اجتماعات متعلقة بالاستثمار ودراسة المشاريع الاستثمارية: من أهم السياسات التي انتهجتها الوكالة بهدف تعزيز الاستثمار الخاص، هو عقدها اجتماعات مع مستثمرين محليين وأجانب للرد على أسئلتهم وتقديم التسهيلات لهم بما فيها دراسات الجدوى.

٤. دراسة الطلبات المتعلقة باتفاقيات التأسيس؛ تعتبر دراسة وفحص الطلبات المقدمة من قبل الشركات للاستفادة من اتفاقيات التأسيس التي تتضمن حوافز و ضمانات استثمارية من أهم السياسات التي انتهجتها الوكالة لتعزيز الاستثمارات، ومن أهم هذه الدراسات على سبيل المثال لا الحصر: دراسة طلبات اتفاقية التأسيس المقدمة من قبل شركة سوليكس الدولية (Soluxe) في عام ٢٠١٤م من أجل إنشاء مصنع للحديد وآخر لتصفيح الحديد بإجمالي ٧.٦٥٥.١٠٠.١٩٣ مليار فرنك سيفا^{٤٢}.

٥. عقد شراكات إستراتيجية محلية ودولية؛ عقدت الوكالة اتفاقيات شراكة محلية مع كل من: الهيئة الوطنية للسياحة، والوكالة الوطنية للتنمية الحرفية، والصندوق الوطني لدعم الشباب، والمعهد الفرنسي في تشاد، وبيت الشركات الصغيرة، أما دولياً عقدت شراكة مع مركز تعزيز الاستثمارات لساحل العاج، والشبكة الوزارية للوكالات الفرانكفونية لتعزيز الاستثمارات، والمنظمة العالمية لوكالات تعزيز الاستثمارات والصادرات^{٤٣}.

42. Agence nationale des investissements et des exportations: Rapport d'activités de la promotion des investissement (2014), N'Djamena. 2015, P3.

43. Ibid, p4.

٦. إنشاء موقع إلكتروني للوكالة؛ أنشئت الوكالة في عام ٢٠١٣م موقع إلكتروني بثلاث لغات (عربي وفرنسي وانجليزي)، بحيث يسمح هذا الموقع للفاعلين الاقتصاديين والمستثمرين الوطنيين والأجانب، بالحصول على كافة المعلومات الاقتصادية والقانونية اللازمة لتطوير مشاريعهم الاستثمارية في تشاد.

الخاتمة: قامت الدراسة على ثلاث فرضيات مفادها أن الدولة التشادية قد بذلت جهود حثيثة في دعم وترقية الاستثمار المحلي وجذب الاستثمار الأجنبي، وأن هناك قصور في الأساليب والاستراتيجيات التي انتهجتها الدولة في تطوير وزيادة الاستثمار، وأن وجود الوكالة الوطنية للاستثمار والصادرات، له اثر إيجابي في زيادة الاستثمار المحلي وجذب مزيد من الاستثمار الأجنبي، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات على النحو التالي:

أولاً: النتائج: وتتلخص فيما يلي:

١. بينت الدراسة أن الاستثمار في تشاد يتنوع بين القطاع الرسمي والقطاع غير الرسمي، الذي يمثل نسبة لا يستهان بها في الاقتصاد التشادي، وأن كل منهما تطور إلا أن تطور القطاع غير الرسمي تم بصورة أسرع وأكبر.
٢. بينت الدراسة أن الاقتصاد الرسمي شهد تزايد في الوحدات الاقتصادية الطبيعية مقارنة بالوحدات الاعتبارية سواءً من حيث العدد أو من حيث الأهمية، كما أن ٧٥% من الوحدات الاقتصادية الرسمية تمارس أنشطة التجارة، وأن قطاع الخدمات يمثل النسبة الأكبر من حيث الأهمية مقارنة بالقطاعات الأخرى، إذ أن ٩٠% من أنشطة الوحدات الاقتصادية الرسمية تنتمي لهذا القطاع.
٣. كذلك أكدت الدراسة على سيطرة المؤسسات الصغيرة على ممارسة الأنشطة الاقتصادية، ذلك كون النسبة الأكبر منها يمارس التجارة، كما بينت أن ٩٨% من إجمالي المؤسسات الخاصة المحلية في تشاد، عبارة عن مؤسسات فردية.
٤. بينت الدراسة إلى أن ٦٠% من القوة العاملة في تشاد تعمل في القطاع غير الرسمي، وأن أغلب الوحدات الاقتصادية غير الرسمية تتمركز في القطاع الريفي لاسيما في أقاليم الجنوب؛ نظراً إلى الكثافة السكانية الكبيرة من جهة، كما أن أغلبها يعمل في مجال التجارة وتصلح الآلات من جهة أخرى.
٥. أوضحت الدراسة أنه على الرغم من عدم وجود إستراتيجية خاصة ومستقلة حتى الآن لتطوير الاستثمار الخاص في تشاد، إلا أن الدولة أكدت في عدد من الاستراتيجيات التي صاغتها بهدف

- تحقيق التنمية وتخفيض الفقر، ضرورة تعزيز الاستثمار الخاص وتطوير، ومنها: الإستراتيجيتين الأولى والثانية لمحاربة الفقر.
٦. أكدت الدراسة على أن هناك مجموعة من المعوقات، تحول دون تطوير الاستثمار في تشاد منها: معوقات خاصة بالخدمات الأساسية، ومعوقات خاصة بالجانب المادي، ومعوقات خاصة بالعنصر البشري.
٧. بينت الدراسة أن مؤشرات تقييم مناخ الاستثمار في تشاد، لم تكن إيجابية ولا تصب في صالح جذب الاستثمارات، وأن هذا الأمر يبين ضعف الجهود التي بذلت في هذا المجال، وأن هناك قصور في الأساليب والاستراتيجيات التي انتهجتها الدولة في تطوير وزيادة الاستثمار ومنها:
- أ. تقييم البنية الاستثمارية؛ صنف مؤشر كافاس تشاد ضمن الفئة D أي درجة مخاطر عالية، وفي مؤشر الحرية الاقتصادية وقعت بين درجة ٤ و ٥ أي انعدام الحرية الاقتصادية، وفي مؤشر الشفافية وقعت بين ٨ و ٩ درجة أي درجة فساد عالية.
- ب. تقييم البنية التنافسية؛ بين مؤشر التنافسية العالمية الذي يشمل مؤشرين فرعيين أن تشاد لا تتمتع بالتنافسية، الأمر الذي يعيق جذب الاستثمارات.
- ج. تقييم البيئة المؤسسية؛ بين مؤشر سهولة الأعمال أن ترتيب تشاد سيئ في كل المؤشرات الفرعية، كما أنها وقعت في الترتيب ١٨٠ من ١٨٩ دولة عام ٢٠١٧م.
- د. تقييم بيئة الاقتصاد الكلي؛ بين مؤشر الأداء الداخلي تذبذباً في معدلات النمو وارتفاع في معدلات التضخم، وانخفاض في إيرادات ونفقات الموازنة العامة، في حين بين مؤشر الأداء الخارجي أن الحساب الجاري حقق معدلات سالبة في التبادل التجاري مع العالم الخارجي، في الوقت الذي ارتفعت فيه المديونية إلى العلى من ٧٠% من الناتج المحلي الإجمالي.
٨. خلصت الدراسة إلى أن الوكالة الوطنية للاستثمارات والصادرات قد بذلت جهوداً تذكر في زيادة الاستثمار المحلي وجذب مزيد من الاستثمار الأجنبي، إلا أن هذه الجهود لم يتولد عنها في المقابل نتائج مرضية؛ ويرجع الأمر في ذلك إلى عدم تطبيق النتائج والتوصيات التي قدمتها الوكالة من جهة (فيما يخص الخدمات الأساسية، والجانب المادي، والعنصر البشري) ولضعف البيئة الاستثمارية في تشاد من جهة أخرى.

ثانياً: التوصيات: وتتلخص فيما يلي:

١. على الدولة إيجاد إستراتيجية واضحة ومستقلة لتنمية الاستثمار الخاص، وكذلك العمل على إيجاد خارطة استثمارية من أجل جذب الاستثمار الأجنبي.
٢. قيام الدولة بتقوية قدرات المؤسسات الوطنية المكلفة بتعزيز الاستثمار، فضلاً عن الاستفادة من المعاهدات الثنائية للاستثمار الموقعة من خلال تنفيذها، وكذلك التوقيع على معاهدات جديدة لأهميتها في تعزيز الاستثمار الأجنبي.
٣. إنشاء آلية متابعة تهتم بتقوية التنسيق بين الوزارات المختلفة، فيما يختص بالمشاريع الاستثمارية وترقية الاستثمار.
٤. على الحكومة زيادة الاستثمار العام، بهدف تحسين بيئة الاستثمار الجاذبة للاستثمار الخاص من خلال ترقية الخدمات الأساسية وتطوير القطاع البنكي، وتخفيض معدل الضرائب على الشركات، وتحسين كفاءة العنصر البشري.
٥. إيجاد إستراتيجية لتنمية الاستثمارات في الأقاليم المختلفة، كذلك إيجاد إستراتيجية لتنويع الاستثمار الأجنبي المباشر بدلاً من تركزه في قطاع النفط.
٦. على الوكالة الوطنية للاستثمارات والصادرات تعزيز الاستثمار الخاص من خلال ما يلي:
تطوير عمل الشباك الموحد عبر تبسيط الإجراءات لإنشاء الشركات وتقليص الفترة الزمنية، والسماح بالقيام بتلك الإجراءات إلكترونياً، والعمل على فتح فروع للشباك الموحد في كافة الأقاليم، والعمل على توعية الجمهور بألية عمل الشباك الموحد، كذلك المساهمة في تطوير إستراتيجية وطنية لتعزيز الاستثمار، وإيجاد خارطة وطنية للاستثمار.
٧. إعطاء منتدى الحوار الوطني بين الدولة والقطاع الخاص الوسائل اللازمة التي تسمح له بمتابعة الإجراءات الصادرة ومراقبتها والعمل على ضمان تطبيقها.
٨. العمل على إقامة منتدى دولي للاستثمار والأعمال بصفة دورية، يقوم بتطوير الإستراتيجية الوطنية لتحسين مناخ الأعمال بالتعاون مع شركاء التنمية.

المصادر والمراجع

أولاً: المراجع العربية:

١. البنك الدولي، فهم الأنظمة المتعلقة بالشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، ط ١٦، واشنطن ٢٠١٨م.
٢. الوكالة الوطنية للاستثمارات والصادرات ، نشرة التعريف بالوكالة، أنجمينا، ٢٠١٨م.
٣. جريدة أبا قردي، اقتصاد غير معلوم، أنجمينا، العدد ٥٦ يناير ٢٠١٦م.
٤. رئاسة الوزراء، برنامج الحكومة، نشرة رئاسة الوزراء، أنجمينا، يونيو ٢٠٠٩م.
٥. سليمان محمدين، اقتصاديات دول وسط إفريقيا، دار المريخ للطباعة والنشر، الخرطوم، ٢٠١٨م.
٦. عادل عبد المجيد، مناخ الاستثمار في دول مجلس التعاون الخليجي، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٩م.
٧. معهد الإحصاء والدراسات الاقتصادية والديمقراطية، التقرير السنوي ٢٠١٦/٢٠١٧م، أنجمينا، ٢٠١٧م.
٨. وزارة الاتصالات والتكنولوجيا والبريد التقرير السنوي ٢٠١٥/٢٠١٦م، أنجمينا، ٢٠١٦م.
٩. وزارة الاقتصاد والتخطيط والتعاون الدولي، التقرير السنوي ٢٠٠٧/٢٠٠٨م، أنجمينا، ٢٠٠٨م.
١٠. وزارة الوظيفة العامة، التقرير السنوي ٢٠١٨/٢٠١٩م، أنجمينا، ٢٠١٩م.
١١. وزارة الاقتصاد والتخطيط والتعاون الدولي، الخطة الوطنية للتنمية ٢٠١٣ - ٢٠١٥م، أنجمينا، ٢٠١٣م.
١٢. وزارة المالية والموازنة العامة، التقرير السنوي ٢٠١٧/٢٠١٨م، أنجمينا، ٢٠١٨م.
١٣. وزارة المالية والموازنة العامة، التقرير السنوي ٢٠١٨/٢٠١٩م، أنجمينا، ٢٠١٩م.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1. Agence nationale des investissements et des exportations: **Rapport d'activités de la promotion des investissements (2013)**, N'Djamena. 2014.
2. Agence nationale des investissements et des exportations: **Rapport d'activités de la promotion des investissements (2014)**, N'Djamena. 2015.
3. Agence nationale des investissements et des exportations: **Rapport d'activités de la promotion des investissements (2015)**, N'Djamena. 2016.
4. Conseil National du patronat Tchadien: **Livre Blanc**. Edi2. Ndjamen. 2016.
5. Groupe de banque Africaine du développement, **rapport générale**, Yaoundé, 2018.
6. Journal la voix; électricité, la **SNE va injecter 16 mégawatts**, Ndjamen. 2020 à 14h:25mn.
7. Ministère de l'économie du plan et de la coopération international, Institut de la statistique des études économiques démographiques; **Recensement General des entreprises**. N'Djamena, 201٩.
8. Projet Régional de facilitation des affaires dans l'espace CEEAC, 2018, <http://www.ceeac-climatdesaffaires.org>.
9. The Heritage foundation& wall street journal, index of economic freedom, <http://www.Héritage , org / index>.
10. World Economic forum :The Global Competiveness **Report 2016/2017**.Geneva,2017.

